مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد11العدد 03والصفحة 51– 66

مدى تأثر النمو الاقتصادي الجزائري بفشل المؤسسات الاقتصادية في مواصلة نشاطها دراسة تحليلية قياسية للفترة 2002-2016

The extent to which Algerian economic growth has been affected by the failure of economic institutions to continue their activity Standard analytical study for the period 2002-2016

الطالبة : قجار خديجة ، الأستاذ :صواليلي صدر الدين ،

جامعة لونيسي علي – البليدة 2– الجزائر

تاريخ الاستلام:2019/12/03 ؛ **تاريخ القبول**:2020/11/17 تاريخ النشر 2020/12/31

ملخص: يهدف هذا البحث الى معرفة طبيعة الأثر الذي يحدثه فشل المؤسسات الاقتصادية في مواصلة نشاطها التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري ،خاصة في ظل تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات وهذا اعتمادا على دراسة تحليلية للإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر وقياسية من خلال نموذج نصف لوغاريتمي يقيس حجم هذا التأثير خلال الفترة 2002-2016.

الكلمات المفتاح:نموإقتصادي ،اقتصاد جزائري ،فشل المؤسسات ،احصائيات ،نموذج نصف لوغاريتمي.

Abstract: This research aims to know the impact of the failure of economic enterprises to continue their commercial activities on the Algerian economic growth, especially under the dependence of the economy to the hydrocarbons sector, This is based on an analytical study of statistics on economic enterprises And economic growth in Algeria and an econometric study through a semi-logarithmic model measures the size of this effect During the period 2002-2016.

Keywords: Economic growth, Algerian economy, business failure, statistics, logarithmic half-model .

Résumé : Cette recherche vise à connaître la nature de l'impact de l'échec des entreprises économiques à poursuivre leuractivités commerciales sur la croissance économique algérienne, spécialement sous le dépendance de l'économie au secteur des hydrocarbures , Ceci est basé sur une étude analytique des statistiques relatives aux entreprises économiques Et la croissance économique en Algérie et une étude économétrique à travers un modèle semi-logarithmique mesure la taille de cet effet Pendant la période 2002-2016.

Mots-clés : Croissance économique, économie algérienne, défaillance des entreprises, statistiques, demi-modèle logarithmique.

1 - تمهيد :

ان تاريخ الاقتصاد الجزائري مر بعدة مراحل و أزمات على مر هذه العقود ابتدءا من الاشتراكية و ما عقبها من فشل لكبرى المؤسسات العمومية التي كانت تمثل قاعدة صناعية للجزائر،حيث انهيار هذه الأخيرة شكل أزمة كبيرة على الدولة ككل،ومن ثم محاولة انقاذ هذه المؤسسات أو تطهيرها إضافة الى الاتجاه الى اقتصاد السوق وخصخصة الباقي،كل هذا تلته الازمة المالية والاقتصادية التي حصلت في التسعينيات وما عقبها ومن أزمات امنية وسياسية،هذا التراكم،جعل النمو الاقتصادي جد هش ومتذبذب،كما جعل المصدر الأساسي للناتج المحلي هو المحروقات،لهذا وبناءا على ما سبق فان فشل المؤسسات الاقتصادية في مواصلة نشاطها وخروجها من السوق الجزائري من المفروض ان يشكل نزيفا في الناتج المحلي الخام وبالتالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ككل،هذا ما يدفعنا الى طرح الاشكال التالي: **في ظل تبعية الناتج المحلي الخام في الجزائر الى المحروقات،هل فشل المؤسسات الاقتصادية في مواصلة نشاطها يؤثرا سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

من اجل التعمق في هذا الموضوع وكذا محاولة الإجابة على الإشكالية السابقة تم التطرق الى ثلاث محاور تمثلت في: أولا ، دراسة و تحليل لواقع النمو الاقتصادي في الجزائر وعليه قمنا بدراسة تحليلية لواقع المؤسسات الاقتصادية التي فشلت في مواصلة نشاطها الاقتصادي في الجزائر في المحور الثاني،وفي الأخير قمنا في المحور الثالث بالاعتماد على دراسة قياسية لمدى تأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بفشل المؤسسات الاقتصادية في مواصلة نشاطها لبناء النموذج النصف لوغريتمي من اجل شرح العلاقة والأثر بين المتغيرين السابقين،من اجل اثبات صحة او عدم صحة فرضية ان "فشل المؤسسات الاقتصادية في مواصلة النشاط تؤثرا سلبا على النمو الاقتصادي الجزائري " ،نعرض هذه المحاور فيما يلي:

1 -دراسة وتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الذي يستعمله الخبراء الاقتصاديين من اجل تقييم الوضعية الاقتصادية لأي دولة ومدى صلابة او هشاشة هذا الاقتصاد،فماذا يقصد بالنمو الاقتصادي وماهي علاقته بالناتج المحلي الخام ؟هذا سنحاول التطرق اليه فيما يلي:

1 1 النمو الاقتصادي و علاقته بالناتج المحلي الخام :

ان مفهوم النمو الاقتصادي يمكننا من تحديد علاقته بالناتج المحلي و كذا كيفية حسابه كما يلي :

1-1-1 مفهوم النمو الاقتصادي: هناك من يرى أنه عبارة عن "الزيادة المطردة في القدرات الإنتاجية لعدد متزايد من السلع الاقتصادية،تستند هذه القدرات إلى تكنولوجيا متطورة على نحو متزايد،والتكيفات المؤسسية والأيديولوجية المناسبة لها " (**Kuznets.S , 1973**)و،كما عرفه الاقتصاديالجزائري الدكتور عمرصخريعلى انه "يحققعنطريقزيادةقدرةالوطنعلىإنتاجالبضائعوالخدماتوكلماكانمعدلنموالاقتصادالوطناكبرمن معدلنموالسكانكانأفضللأنذلكيؤديإلىرفعمستوىمعيشةالأفراد "(**صخري، 1999 ، صفحة 12**).

2-1-1 مفهوم الناتج المحلي الخام والناتج الإجمالي الخام:

هومصطلحيستخدمفيقياسمعدلالنمو،ويعنيجملةالسلعوالخدماتالتيأنتجهاالاقتصادفيفترةمعينةلمدةسنةويمثلمجموعقيمة السلعوالخدماتبأسعارالسوق (**بن عبد الملك سلمان و بن بكر اليكر، 2016 ، صفحة 07**)،ويتم حساب الناتج المحلي الخام في الجزائر وفقا لطريقتين هما (**Office National Des Statistiques, 2011-2016, p. 20**)

أولا :طريقة الحساب وفقا للقطاعات المنتجة SCEA: وتأخذ في الحساب القطاعات المنتجة التالية (قطاع الفلاحة والصيد البحري،قطاع الصناعة والمحروقات،قطاع البناء والاشغال العمومية،قطاع الخدمات المنتجة على غرار التجارة والنقل)،والناتج المحلي الخام المحسوب وفقا لهذه الطريقة هو الذي سوف نقوم بتحليل مدى مساهمة القطاعات فيه.

ثانيا:طريقة الحساب SCN: بالإضافة إلى الأنشطة التي تعتبر منتجة من قبل في طريقة SCEA،تشمل طريقة الحسابات SCN أيضا أنشطة الإدارات العامة والمؤسسات المالية والعقارات والخدمات المنزلية والمجموع الأساسي في SCEA هو الناتج المحلي الإجمالي،وبالنسبة لنظام الحساب SCN،فإن المجموع الأساسي هو الناتج المحلي الإجمالي المتميز ،وباختصار،وبتقريب مجالات الإنتاج في نظامين محاسبيين وطنيين،فإن الانتقال من الناتج المحلي الإجمالي SCEAإلى الناتج المحلي الإجمالي SCN هو كما يلي: **الناتج المحلي الإجمالي (SCN)= الناتج المحلي الإجمالي SCEA +القيمة المضافة للإدارات العمومية + القيمة المضافة للهيئات المالية + التعديلات المتعلقة بالإنتاج المعتمد للخدمات المصرفية واستهلاك الخدمات غير المنتجة**

2 1 مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الخام:

من اجل دفع عجلة التنميةشرعتالجزائرفيانتهاج سياسة اقتصادية خصصت لها ميزانية ضخمة غير مسبوقة،مستغلتا بذلك الارتفاع في أسعار المحروقات من اجل بناء قاعدة اقتصادية متينة بعدية عن المحروقات ومن اجل الرفع من معدل النمو الاقتصادي وهذا من خلال برامجالاستثماراتالعموميةالمنفذةأوالجاريتنفيذهاوالممتدةعلىطولالفترةمن 2001إلى 2016وقد تمثلتهذهالبرامجأساسافيمايلي(**مسعي، 2012، صفحة 147**):**برنامجدعمالإنعاشالاقتصادي ،البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجتوطيدالنموالاقتصادي و أخيرا ال برنامج توطيد النمو**وقدبررتالسلطاتالعموميةانتهاجهالسياسةالإنعاشهذهخاصةبضرورةتداركالتأخرفيالتنميةالموروث عنالأزمةالاقتصادية – الماليةوالسياسية – الأمنيةالتي مرت بها البلاد،وبعثحركيةالاستثماروالنمومنجديد،من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار أكثر من اجل دفع عجلة النمو في البلاد،**و قد** نتج عن هذا عدة تحولات في مختلف القطاعات الاقتصادية،غير ان المعالم الكبرى للاقتصاد الجزائري لم تتغير كثيرا،حيث لاز ال النمو الاقتصادي يتميز بالتبعية للمحروقات،وهذا ما نلاحظه من خلال نسب تطور مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الخام* في الجزائر في الجدول ادناه:

---

*- **الناتج المحلي الخام وفقا لطريقة القطاعات المنتجة SCEA**

الجدول رقم 01: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام للفترة2011–2016

القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الفلاحة	1183216,1	1421693,3	1640006,1	1772202,4	1935113	2140304,7
	9,69%	**10,48%**	**11,63%**	**12,23%**	**14,03%**	**14,88%**
المحروقات	5242502,8	5536381,8	4968018,3	4657811,3	3134243,4	3025612,5
	42,93%	**40,82%**	**35,24%**	**32,14%**	**22,73%**	**21,03%**
الاشعال العمومية للمحروقات	70701,2	80050,5	58133,7	63792,3	57388,9	79248,9
	0,58%	**0,59%**	**0,41%**	**0,44%**	**0,42%**	**0,55%**
الصناعة خارج المحروقات	664194,5	729514,8	771787,4	837716,8	904603,8	975715,5
	5,44%	**5,38%**	**5,47%**	**5,78%**	**6,56%**	**6,78%**
البناء و الاشعال العمومية	1262566,7	1411159,6	1569313,5	1730198,1	1859784,5	1990037,8
	10,34%	**10,41%**	**11,13%**	**11,94%**	**13,49%**	**13,83%**
النقل والاتصالات	1074147,7	1194841,7	1463055,1	1550496,5	1658814,2	1796979,3
	8,80%	**8,81%**	**10,38%**	**10,70%**	**12,03%**	**12,49%**
التجارة	1446331,4	1649969,8	1870581	2067543	2259343,2	2341237,1
	11,84%	**12,17%**	**13,27%**	**14,27%**	**16,38%**	**16,27%**
الخدمات	412721,5	460340	516178,5	568322,8	628404,1	699632,3
	3,38%	**3,39%**	**3,66%**	**3,92%**	**4,56%**	**4,86%**
القيمة المضافة الخام **VA**	**11356381,9**	**12483951,5**	**12857073,6**	**13248083,2**	**12437695,1**	**13048768,1**
الرسم على القيمة المضافة	632265,1	739296,7	835878,8	871189,6	942580,3	971546,7
	5,18%	**5,45%**	**5,93%**	**6,01%**	**6,83%**	**6,75%**
الحقوق الجمركية	222371	338209	403771	370906	411156	367594
	1,82%	**2,49%**	**2,86%**	**2,56%**	**2,98%**	**2,55%**
الناتج المحلي الخام **PIB**	**12211018**	**13561457,2**	**14096723,4**	**14490178,8**	**13791431,4**	**14387908,8**
	100,00%	**100,00%**	**100,00%**	**100,00%**	**100,00%**	**100,00%**

المصدر: من اعدا الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONSالوحدة: مليون دينار جزائري

من خلال الجدول رقم 01 أعلاه نلاحظ ان هناك انخفاض مهم في نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام فيما عرفت كل القطاعات الأخرى ارتفاعا وتحسنا مع تفاوت في نسب نموها،واول ملاحظة يكمن ملاحظتها هي هيمنة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الخام خاصة في السنوات الأولى 2011،2012 ،بنسب 42.93% ،40.82% على التوالي،غير انه وابتداءا من سنة 2013،2014 بدأت بالانخفاض لتصل الى 35.24% ، 31.14% على التوالي ،غير ان الانخفاض في أسعار هذه الأخيرة في السنتين الأخيرتين 2015 ، 2016، أدى الى انخفاض نسب مساهمتها الى ادنى حد لها 22.73% ، 21.03% على التوالي، إضافة الى انخفاض أسعار النفط في هذه السنوات،نلاحظ بداية ظهور بعض ثمار البرنامج والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية من خلال ارتفاع نمو بعض القطاعات الأخرى على غرار قطاع الفلاحة التي ارتفعت نسب مساهمتها في الناتج المحلي الخام من 9.69% سنة 2011 وصولا الى 14.88 سنة 2016 ، نفس الشيء بالنسبة لقطاع البناء الاشغال العمومية الي عرف الاخر نموا ملحوظا من 10.34% سنة 2011 الى 13.83% ، بسبب برامج انعاش النمو الاقتصادي المسطرة من طرف الدولة من اجل انعاش هذا القطاع ومن خلال بناء الانشاءات القاعدية والبرامج المتعددة للسكن .

بينما نلاحظ ان ضعف مساهمة قطاعين حساسين جدا كالصناعة خارج المحروقات والخدمات،ولعل هذا راجع الى فشل العديد من المؤسسات الصناعية العمومية،بالرغم من خصخصة عدد كبير من المؤسسات ،إضافة الى محدودية استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال،ما أدى الى الانخفاض الكبير لمساهمة الصناعة في الناتج المحلي الخام،حيث نلاحظ انه وخلال ست سنوات تطورت النسبة بشكل نحتشم جدا من 5.44% سنة 2011 الى 6.78% سنة 2016،نفس الملاحظة بالنسبة لقطاع الخدمات حيث خلال نفس الفترة تطور من 3.88 % سنة 2011 الى 4.86% سنة 2016،وهو نمو جد ضعيف في ظل تشجيع الدولة للخواص وخاصة تشجيع الشباب على إقامة المشاريع الاستثمارية في مجالات النقل،السياحة،الاتصالات الصحة والاعلام الالي،عن طريق القروض البنكية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،إضافة الى توسع قطاع الاتصالات من خلال الاستثمارات الضخمة لشركات الهاتف النقال.

1 3 دراسة و تحليلمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2002–2016:

غالبًامايستخدمهذاالمؤشرللدلالةعلىمستوياتالتطورالاقتصاديمنجهةوالطاقةالإنتاجيةالمحليةمن جهةثانية،وبماينطويعليهذلكمنإمكاناتعلىتحقيقالتراكمالرأسمالي،ومايفضيإليههذاالتراكممنتحقيق تقدممستمرفيمستوىالإنتاج،كما يعدأحدأهمالمؤشراتالتييستخدمهاالمستثمرونفياتخاذقرارهم الاستثماري،لذا سوف نقوم بتحليل كل من الناتج المحلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي.

1–3–1دراسةالناتج المحلي الخام في الفترة 2002–2016 : ان الحديث عن النمو الاقتصادي يقودنا لا محالة للناتج المحلي الخام الذي له خاصية تميزه في الجزائر عن باقي الدول،وهو تبعية هذا الأخير للمحروقات،وبالرغم من ان مداخيل هذه الأخيرة قد انخفضت لسببين الأول هو ازمة أسعار النفط التي عرفها

العالم والتي قادت الجزائر الى ازمة مالية تعيشها حاليا،والثاني ارتفاع مساهمة بعض القطاعات الأخرى في الناتج المحلي، بالرغم من ان نسبة النمو في هذه القطاعات تبقى محتشمة بالمقارنة مع ما هو مفترض ان تكون عليه،ويتجلى تراجع الناتج المحلي الخام المتأتي من المحروقات،ونلاحظ من خلال الشكل ادناه،ان المنحنى الخاص بالناتج المحلي الإجمالي * يكاد يكون موازي لمنحى الناتج المحلي للمحروقات،وبنفس التعرجات والتذبذبات الحاصلة فيه،غير انه حافظ على ارتفاعه حسب الارتفاع الحاصل في الناتج المحلي للقطاعات الأخرى.

الشكل 01 :تطور الناتج المحلي الخام

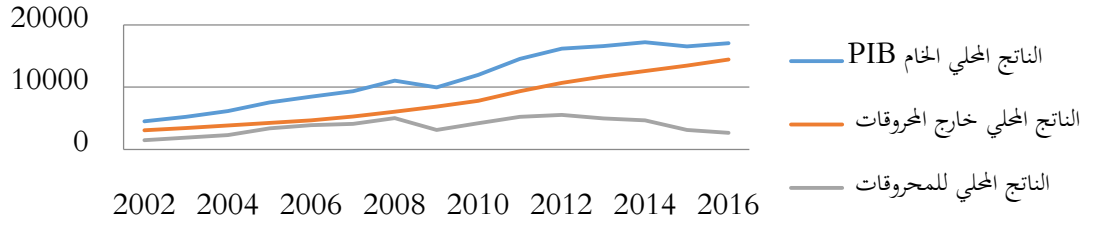

المصدر: من اعدا الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONSواعتماداعلى برنامج EXEL

2-3-1 دراسة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2002-2016:تعد مختلف المؤسساتالاكاديمية، المالية والاقتصادية المحلية منها والدولية، معدلات النمو الاقتصادي السنوية في الجزائر،وتختلفالمعدلات المتحصل عليها،اعتمادا على طريقة الحساب المعتمدة،غير اننا وفي إطار ان الدراسة محلية استعملنا احصائيات الديوان الوطني للإحصاء وقد كانت المعدلات كما هو موضح في الجدول ادناه:

الجدول 02: معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2002-2016

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو الاقتصادي	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,8	3,5

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

بما ان الاقتصاد الجزائري وكما سبق الإشارة يعتمد اعتمادا كبيرا جدا على المحروقات فان ارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز أدى الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الى اعلى مستوياتها في السنوات الأولى،حيث وصل معدل النمو الاقتصادي الى اعلى مستوياته 7.2 % سنة 2003 و 5.6 %، 5.9 %في السنتين 2002 و 2005 على التوالي،تلاها انخفاض في شديد في معدلات النمو الاقتصادي خاصة في السنتين 2006 و 2009 بمعدل 1.7 % و1.6 % على التوالي،ولعل هذا راجع الى اثار الازمة المالية العالمية التي لامست كل اقتصاديات

*-PIB تم حسابه وفقا لطريقة الحساب SCN

العالم على غرار الجزائر،بسبب ارتباطها اقتصاديا بالدولة التي اثرت عليها بشكل كبير، غير انه في معظم السنوات الباقية وخاصة في الخمس سنوات الأخيرة حيث لم يتجاوز نسبة 4 ويرجع هذا الضعف والتذبذب في النمو راجع الى انهيار أسعار النفط في هذه السنوات،فالبرغم من التحسن النسبي في نمو القطاعات الأخرى على غرار التجارة والفلاحة،الاشغال العمومية والبناء وباقي القطاعات إلا ان انهيار أسعار المحروقات قد اثرت بشكل سلبي على باقي النسب .

2–دراسة تحليلية لوضعية المؤسسات التي فشلت في مواصلة نشاطها الاقتصادي في الجزائر:

ان الهدف منالإصلاحات الاقتصاديةوسياساتتطويرمناخالاستثماري التي تقوم بها الدولة هو دعم المؤسسات الاقتصادية العمومية وكذا تنميةالقطاعالخاصالمحليوالأجنبيوتحفيزهعلىالاستثمارمنخلالإعطائهالكثيرمن المزاياالجمركيةوالضريبيةورفعكلالعراقيلالإداريةوالأساليبالتمييزية، من اجل توفير البيئة المناسبة للاستثمار من خلال انعاش المؤسسات الموجودة في السوق وكذا تحفيز انشاء أخرى جديدة ، الأمرالذيسيكونلهردفعل إيجابي على النمو،حيثيفترضأنيقودالقطاعالخاصعمليةالتنميةمماسيزيدمنحصتهفيالناتجالمحلي الإجمالي،وفيالتشغيل والتمويل،حيث فشل المؤسسات الاقتصادية في مواصلة نشاطها سيكون له اثر سلبي على الاقتصاد وعلى النمو الاقتصادي عامة،و هذا ما سوف نحاول التطرق اليه فيما يلي:

2 1 الإطار النظري لمفهوم فشل المؤسسات الاقتصادية:

علىاعتبارأنمعدلالنموالاقتصاديالناتجمنالتراكمالرأسمالييعتمدبالدرجةالأولىعلىكفاءةالاستثمارات،وبالتالي فان فشل المؤسسات الاقتصادية يعد نزيفا يؤثر على الناتج المحلي للدولة وبالتالي على النمو الاقتصادي للدولة ككل،لذا نتطرق الى ماهية الفشل وواقع المؤسسات الفاشلة في الجزائر فيما يلي:

2–1–1 مفهوم الفشل من مختلف وجهات النظر: لقد عرف الخبراء والباحث الفشل كل من وجهة نظره، وحسب نوع الفشل،وقد حددت ثلاث أنواع هي ، **الفشل المالي** ،و هو "الحالة التي تنتهيبوصول المؤسسة الاقتصادية إلى حالة العسر المالي" (**Laitinen, 1993, p. 21**)، غير أن كل من Merton , Bernnan et Schwartzو هناك من يرى أن الفشل يحدث عندما تكون القيمة الصافية للمؤسسة صافية،أي ان الفرق بين القيمة السوقية للأصول و بين مجموع الديون سالب،أو يحصل الفشل المالي أيضا عندما تكون نتيجة الاستغلال لا تستطيع تغطية مستوى الأعباء المالية (**Blazy, 1999, p. 226**) **و الفشل الاقتصادي**و يقصد به عدم كفاية دخل المؤسسة لتغطية نفقاتها،أو هو الذي يحصل عندما يقل فيه معدل العائد على الاستثمارات عن تكلفة رأسمال،ويترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس المؤسسة لأنه يحدث بصرف النظر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بما عليها من الالتزامات بمعنى أنه يمكن للمؤسسة أن تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها ومن ثم لا تشهر افلاسها (**جبل، قطيني، و نوري، 2009، صفحة 305**) **و أخيرا الفشل القانوني**،و الذييرى مجموعة مهمة من الباحثين **انه عبارة عن مفتاح**

للإجراءات القانونية (**Refait–Alexandre**, **2004**, **p**. **131**)من خلال البدئ في إجراءات إعادة التنظيم والإنعاش (redressement) أو التصفية (liquidation)،وهذا لعدم القدرة على مواجهة الالتزامات الحالية بالأصول المتاحة،من خلال هذا فان فشل المؤسسة يحدث فقط عندما تقدم الشركة الى المحاكم المختصة الوثائق القانونية اللازمة إما لتصفية أو إعادة تنظيم لهم.

2–1–2 أنواع المؤسسات الفاشلة حسب القانون الجزائري: لقد حدد القانون الجزائري المؤسسات التي فشلت في مواصلة نشاطها والتي يتم شطبها من السجل التجاري نهائيا بسبب توقفها عن النشاط ،والشطب هو اخر مرحلة للفشل حيث يعني الخروج النهائي للمؤسسة من السوق،وطبقا للمادة 22 من المرسوم التنفيذي 97-41 يتم الشطب من السجل التجاري في الحالات(التوقف النهائي عن النشاط ،وفاة التاجر،الغلق النهائي للمحل التجاري ،الإفلاس أو التسوية القضائية للتاجر ،شخصا طبيعيا كان أو اعتباريا ،حل الشركة التجارية ،قرار قضائي يقضي بالشطب من السجل التجاري)،كما يتم الشطب بطلب من: (التاجر المعني،شخصا طبيعيا كان أو اعتباريا ،ذوي الحقوق في حالة الوفاة ؛مصالح المراقبة المؤهلة،بعد التأكد من عدم احترام الإجراءات المطلوبة) ،ولذا فان عملية الشطب هي اعلان خروج المؤسسات الاقتصادية من السوق الجزائري بسبب فشل المؤسسة في مواصلة نشاطها لأحد الأسباب المذكورة أعلاه.

2–1–3 الاثار السلبية لفشل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني :ان فشل المؤسسات الاقتصادية في مواصلة نشاطها في السوق حتما له اثار سلبية متعددة على كل عناصر البيئة التي تعمل في محيط المؤسسة و الذي يؤدي حتما الى التأثير على الاقتصاد الوطني ككل،ولعله من أبرز الاثار (**سفيان، 2013–2014، الصفحات 80–81**)نجد التبديد في موارد الدولة النادرة إضافة الى الاسراف الغير عقلاني في الانفاق،لعدم جدوى الاستثمارات والاكتفاء بما تحققه اللحظة الحاضرة و شيوع الطاقات العاطلة،واتساع نطاقها في مراكز الإنتاج و كذا هدر وتضييع الفرص التسويقية المتواجدة في السوق،مما قد يؤدي الى اتجاه العملاء الى الموزعين والمنتجين اخرين في الخارج كما ان تزايد إعادة هيكلة المؤسسات التي تعاني من العجز المالي وتصارع من اجل البقاء،بإطلاق العنان للتخلص من الأصول بأسعار زهيدة،وتزيد من الانكماش الكبير في الاستثمار و في الاخير التضييق في القروض المقدمة للمؤسسات بسبب عجز البنوك،ما يجبر الدولة على تحويل مواردها المالية الى إعادة رسملتها كذلك سقوط قطاع المؤسسات في العجز ومن ثم في الفشل،قد تؤدي في النهاية الى قلة الاستثمار والى إعادة هيكلة المؤسسات في الفترات الطويلة،مما يضر النمو الاقتصادي.

2–2 تحليل تطور المؤسسات الجديدة وتلك التي فشلت في مواصلة النشاط للفترة2002–2016:

نستعرض فيما يلي عدد المؤسسات المقيدة والمشطوبة سنويا ،باعتبار ان عملية الشطب هي اعلان خروج المؤسسات الاقتصاديةمن السوق الجزائري بسبب الفشل في مواصلة نشاطها حيث يظهر الشكل ادناه تطور عمليات القيد والشطب من خلالنسب نموها خلال الفترة 2002-2016:

الشكل رقم 02: تطور عدد عمليات القيد و الشطب

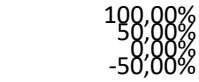

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عمليات القيد	-26	23,	-2,	-11	-0,	26,	0,7	-8,	7,5	10,	4,6	11,	-10	4,7
عمليات الشطب	8,3	44,	12,	35,	-0,	9,8	-4,	50,	7,4	-19	6,9	9,5	8,2	-7,

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء CNRCواعتمادا على برنامج EXEL

من خلال الشكل رقم 2 يمكننا الملاحظة ان تطور عملية قيد المؤسسات الجديدة و شطب المؤسسات الفاشلة،عرفت تذبذب في معدلات النمو كما يظهره المنحى،فبالنسبة لعمليات القيد نلاحظ انها شهدت تطورا غير منتظم،حيث شهدت السنوات 2004 ،2011 ،2012 ،2014 ارتفاعا في نسبة نموها بلغت ذروتها سنة 2008 بنسبة 26.17 % ،ويعود الارتفاع خاصة في السنوات الأخيرة الى القوانين والتشريعات والهيئات التي انشاتها الدولة من اجل تشجيع عملية الاستثمار وخاصة تشجيع الشباب،

ومنأهمماجاءتبههذهالقوانينإنشاءوكالاتلترقيةالاستثماراتوأجهزة أخرىنذكرمنهابالخصوص: وكالةترقيةودعمالاستثمارات (APSI) ،لجنةدعممواقعالاستثماراتالمحلية وترقيتها (CALPI) ،الوكالةالوطنيةلدعمتشغيلالشباب (ANSEJ) ،الوكالةالوطنيةلتطويرالاستثمارات (ANDI) ، المجلسالوطنيللاستثمار (CNI) ، الشباكالوحيد (GU) ،صندوقدعمالاستثمارات (CSI)والوزارة المنتدبةالمكلفةبترقيةالاستثمارومتابعة الإصلاحات،غير ان كل هذه الإجراءات لم تؤتي ثمارها كما كان متوقعا،غير ان السنوات 2003 ،2005 ،2006 عرفت انخفاضا في بنسب 26.49 %، 2.64 %، 11.81% ،كان اخرها في 2015 بنسبة % 10.72،وهذا راجع للازمة المالية،وتراجع تمويل الدولة،اما عمليات الشطب على غرار عمليات القيد عرف منحناها عدة تذبذبات على مر هذه السنوات عرفت ذروة هذه العمليات سنة 2010 بنسبة 50.82% وهذا بسبب النتائج المترتبة عن تطبيق مضمون المادة 39 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009،المتعلقة بإلغاء مستخرج الضرائب المطلوب سابقا من اجل القيام بعملية الشطب من السجل التجاري،اما الانخفاض فقد عرف أقصاه سنة 2012 ،بسبب البحبوحة المالية للدولة والسياسات المنتهجة المذكورة سابقا،اما باقي السنوات فقد كانت العمليات بين ارتفاع وانخفاض.

2–3مقارنة عدد المؤسسات الفاشلة بالمؤسسات الناشطة في السوق خلال الفترة2002–2016:

ان عملية شطب المؤسسات الاقتصادية من السجل التجاري تعبر عن فشل المؤسسات في مواصلة نشاطها وخروجها من السوق الجزائري الامر الذي نزيفا يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى النمو الاقتصادي بشكل خاص، اما عملية القيد الجديد فهي تمثل كل دخول للمؤسسة جديدة الى السوق الجزائري وتدعيم للاقتصاد من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية ،ومن خلال الجدول أعلاه و الشكل ادناه نلاحظ حجم هذا النزيف التصاعدي بشكل تقريبا ثابت،وتتراوح هذه النسبة ما بين 3% سنة 2002 الى 4.46% سنة

2016 من مجموع المؤسسات الناشطة في السوق عرفت ذروتها سنتي 2010 ب 6.06 %و 6.26 %سنة 2011 وهذا بسبب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 كما وسبق الإشارة،اما بالنسبة لعدد المؤسسات الفاشلة اذا ما قارنها بالمؤسسات المنشاة الجديدة فهي تمثل ما يقارب نصفها في السنوات الأخيرة،حيث تراوحت هذه النسب ما بين 14.56% سنة 2002 وصولا الى 47.62 %سنة 2016، وصل اقصاها 60.77 %سنة 2011 و44.21 %سنة 2012،والجدول أدناه يوضح هذه التفصيلات:

الجدول رقم 03: مقارنة نسبة المؤسسات المشطوبة بالمؤسسات المقيدة والناشطة في السوق خلال الفترة 2002–2016

	عدد المؤسسات الناشطة	عدد المؤسسات المقيدة	عدد المؤسسات المشطوبة	المشطوبة /الناشطة	المشطوبة /المقيدة
2002	66740	13770	2005	**3,00%**	**14,56%**
2003	75026	10123	2173	**2,90%**	**21,47%**
2004	85012	12494	3141	**3,69%**	**25,14%**
2005	93076	12164	3538	**3,80%**	**29,09%**
2006	99014	10727	4795	**4,84%**	**44,70%**
2007	105128	10662	4764	**4,53%**	**44,68%**
2008	109228	13452	5232	**4,79%**	**38,89%**
2009	120653	13558	5018	**4,16%**	**37,01%**
2010	124840	12439	7568	**6,06%**	**60,84%**
2011	130 382	13 382	8 132	**6,24%**	**60,77%**
2012	138 804	14 808	6 546	**4,72%**	**44,21%**
2013	147 318	15 502	7 002	**4,75%**	**45,17%**
2014	157 122	17 334	7 670	**4,88%**	**44,25%**
2015	164 332	15 475	8 305	**5,05%**	**53,67%**
2016	172 875	16 202	7 715	**4,46%**	**47,62%**

المصدر: من اعدا الباحثة بناءا على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري CNRC

ان النسب المعتبرة للمؤسسات التي تفشل في مواصلة نشاطها سنويا ويتم شطبها من السجل التجاري،تشكل لا محالة خسارة ونزيف اقتصادي مهم،خاصة في ظل هشاشة الاقتصادي الجزائري وتبعيته المستمرة للمحروقات،وعدم وجود قاعدة صناعية كبيرة،ينعكس منه اثار سلبية عديدة وكبيرة على النمو الاقتصادي بشكل عام،فما مدى تأثر النمو الاقتصادي الجزائري بفشل المؤسسات الاقتصادي في مواصلة نشاطها،سنحاول فيما يلي الإجابة على السؤال الجوهري لبحثنا هذا:

3 –دراسة قياسية لمدى تأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بفشل المؤسسات الاقتصادية على مواصلة نشاطها:

هي مدى تأثر النمو الاقتصادي الجزائري بفشل المؤسسات في مواصلة نشاطها،خاصة في ظل سيطرة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الخام،و ضعف وهشاشة القاعدة الصناعية في الجزائر،سوف نحاول نوع العلاقة بين هاذين المتغيرين من خلال بناء نموذج كما يلي:

3–1 اختيار النموذج الملائم:تم استعمال البرنامج الاحصائي (EViews 08) لتقدير واختيار النموذج الملائم اذ تم تطبيق النموذج الخطي والنموذج اللوغريتمي والنموذج النصف اللوغاريتمي وتم اختيار النموذج النصف اللوغريتمي لما له من مؤشرات إحصائية أفضل من بقية النماذج الأخرى في تمثيل البيانات من حيث عدة معايير بما في ذلك المعنوية الإحصائية للمعالم كما هو موضح في الجدول رقم04 :

جدول رقم (04): نتائج التقدير لاختيار صيغة النموذج الملائم

الصيغة	المؤشرات الإحصائية							
			F	S.e	AIC	SC	H–Q	عدد المعالم المعنوية
الخطية Y=F(x1)	0.876	0.867	92.26	1687.3	17.812	17.907	17.811	معلمة المتغير المستقل
اللوغاريتمية Lny=F(lnx1)	0.928	0.923	169.342	0.1253	1.191–	97–1.0	1.1928–	كل المعالم
النصف لوغاريتمية Lny=F(x1)	0.9102	0.903	131.805	0.1406	0.961–	–0.86	0.9623–	كل المعالم

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج (EViews 08)

ويمكن كتابة النموذج المعتمد في الدراسة بالصيغة التالية: $(LN(PIB) = \beta_0 + \beta_1(\quad) + \varepsilon_t)$

$LN(PIB)$:اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الخام

$(ELIM)$: عدد المؤسسات الفاشلة $\beta_0, \beta_1,$:معلمات النموذج ε_t :حد الخطأ العشوائي

الشكل رقم03 : المنحى البياني للنمو الاقتصادي و المؤسسات الفاشلة للفترة2002–2016

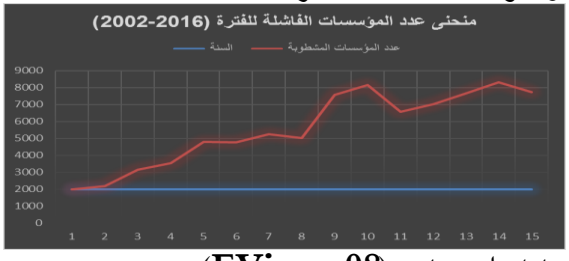

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج (EViews 08)

2–3 تقدير نموذج الدراسة: بعد ما تم اختيار النموذج الملائم سنقوم بتقدير النموذج اللوغاريتمي عن طريق طريقة المربعات الصغرى MCO والتفصيل في نتائج التقدير المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : تقدير النموذج اللوغاريتمي عن طريق طريقة المربعات الصغرىMCO

المتغيرات	المعاملات	انحراف الأخطاء	إحصائية ستودينت	الاحتمال
الثابت	8.15587	0.10311	79.09533	0.000
$(ELIM)$: عدد المؤسسات الفاشلة	0.000199	1.73	11.48065	0.000
معامل التحديدR^2	0.910224			
معامل التحديد المصححR^2	0.903318			
مجموع مربعات الأخطاءSCR	0.257223			
إحصائية فيشرF–S	131.8054			
احتمال إحصائية فيشرP–F	0.000000			
إحصائية داربين واتسونD.W	1.624309			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews 08)

3–3اختبار صحة النموذج: من اجل الاعتماد على نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى لا بد من التأكد من توفر الفرضيات الأساسية لهذه الطريقة، أي خلو النموذج من المشاكل القياسية التالية:

3–3–1اختبار الارتباط الخطي : ت م اختبار وجود الارتباط الخطي للأخطاء عن طريق اختبار **Breusch–Godfrey**باستعمال البرنامج الاحصائي (**EViews8**)، حيث تحت فرضية العدم:

H_0:لا يوجد ارتباط خطي للأخطاء

H_1:يوجد ارتباط خطي للأخطاء

فحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 06 : اختبار الارتباط الخطي للأخطاء طريقة Breusch–Godfrey

الاختبار	إحصائية كيدوχ^2			إحصائية F		
	المحسوبة	الجدولية	درجة الحرية	المحسوبة	الجدولية	درجة الحرية
Breusch–Godfrey	4.64657	5.991	(2)	2.47608	5.93	(2,11)

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews 08)

نلاحظ من الجدول أعلاه لنتائج اختبار الارتباط الخطي للأخطاء ان القيمة المحسوبة للإحصائيتين أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل فرضية العدم H_0ونرفض الفرضية البديلة H_1 وبالتالي فان النموذج محل الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي.

3-3-2اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء :تم اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء عن طريق اختبار Jarque-Beraباستعمال البرنامج الاحصائي (**EViews8**)تحت فرضية العدم :

H_0:الأخطاء موزعة توزيع طبيعي

H_1:الأخطاء ليست موزعة توزيع طبيعي

فحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 07 : اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء طريقة Jarque-Bera

الاختبار	إحصائية كيدو χ^2		
	المحسوبة	الجدولية	درجة الحرية
Jarque-Bera	**0.311202**	**5.991**	**(2)**

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews 08)

نلاحظ من الجدول أعلاه لنتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء ان القيمة المحسوبة للإحصائية كيدو بدرجة حرية 2 أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل فرضية العدم H_0ونرفض الفرضية البديلة H_1 وبالتالي فان النموذج محل الدراسة لا يعاني من مشكلة انعدام التوزيع الطبيعي للأخطاء.

3-3-3اختبار ثبات تجانس التباين :تم اختبار ثبات تجانس التباين عن طريق اختبار **Glejser** باستعمال البرنامج الاحصائي (**EViews8**)تحت فرضية العدم :

H_0:لا توجد مشكلة عدم ثبات التجانس

H_1:توجد مشكلة عدم ثبات التجانس

فحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 08 : اختبار ثبات تجانس التباين عن طريق اختبار Glejser

الاختبار	إحصائية كيدو χ^2			إحصائية F		
	المحسوبة	الجدولية	درجة الحرية	المحسوبة	الجدولية	درجة الحرية
Glejser	**0.08520.1424**	**9.488**	**(1)**	**0.0970**	**0.36801**	**)13,1(**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews 08)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه لنتائج اختبار ثبات تجانس التباين ان القيمة المحسوبة للإحصائيتين أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل فرضية العدم H_0ونرفض الفرضية البديلة H_1 وبالتالي فان النموذج محل الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين ،**من خلال النتائج السابقة نستنتج ان التقدير المتحصل عليه عن طريق طريقة المربعات الصغرى صحيح مما يثبت صحة النموذج وأحقية التحليل على أساس نتائجه**

3–4 تقييم النموذج: بعد ما تأكدنا من صحة النموذج فلا بد من تقييمه، ويتم التقييم من ناحيتين، الناحية الإحصائية ومن الناحية الاقتصادية كالتالي:

3–4–1 التقييم الاحصائي :حيثتظهر قيم t لكل معلمة في النموذج المقدر أنها اكبر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5٪ , ليتسنى القول أن كل المعلمات معنوية إحصائيا , وبذلك فان المتغيرة المستقلة المتعلقة بعدد المؤسسات الفاشلة هي متغيرة مفسرة تساهم في ابراز اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الخام, حيث بلغت هذه المساهمة نسبة 91٪ من التغيرات الكلية وهي النسبة التي يبينها معمل التحديد R^2، كما أن احصائية F فيشر المحسوبة أكبر من F المجدولة عند نفس مستوى المعنوية 5٪ وهذا ما يدل على أن المتغيرة المفسرة المدرجة بالنموذج تساهم ككل في ابراز تغيرات الناتج المحلي الخام.

3–4–2 التقييم الاقتصادي:من الجانب الاقتصادي يمكن ملاحظة معامل متغير عدد المؤسسات الفاشلة بأنه يأخذ الإشارة الموجبة وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين متغير عدد المؤسسات الفاشلة والناتج المحلي الخام، فزيادة متغير عدد المؤسسات الفاشلة بـ 1% يؤدى الى زيادة الناتج المحلي الخام بـ 0.0009% وهذا ما لا يتوافق مع الواقع الاقتصادي، حيث ان فرضية بحثنا هي ان "فشل المؤسسات الاقتصادية في مواصلة نشاطها يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر"

4–النتائج : ان اهم نتيجة تم التوصل اليها من خلال النموذج النصف لوغريتمي المبني على أساس معطيات واحصائيات رسمية أظهرت العكس الفرضية المتوقعة ، وهنا نكون امام احتمالين يفسران هذه النتيجة:

الاحتمال الأول: ان عينة المؤسسات الفاشلة المأخوذة في الدراسة نشاطها يشكل عبئ على الاقتصاد الجزائري وزوالها يدفع بعجلة النمو في الجزائر ، خاصة وانه قبل شطب المؤسسات من السجل التجاري تتوقف قبل ذلك بسنوات عن دفع الضرائب بسبب النتائج السلبية التي تحققها وصولا الى فشلها وتوقف نشاطها، إضافة الى عدم دفع الضرائب الذي يشكل خسارة للدولة ونقصان في مداخيلها هناك مؤسسات تكون قد تحصلت على تمويل من قبل الدولة او تدعيم مالي لإنعاشها، بناءا عليه فان توقفها يشكل مكسب للاقتصاد ويؤدي الى رفع النمو الاقتصادي أما **الاحتمال الثاني: عدم صحة وواقعية الأرقام والمعطيات المعلن عنها، والتي تظهر كما رأينا في التحليل السابق عدم تبعية الناتج المحلي الخام للمحروقات خاصة في السنوات الأخيرة** ، وارتفاع مساهمة القطاعات الاخرى مقارنة بها، غير ان الواقع الاقتصادي والتصريحات التي يدلى بها من قبل المسئولين يقول ان الاقتصاد الجزائرية هو اقتصاد ريعي مرتبطا ارتباطا كليا بقطاع المحروقات، والأزمة المالية التي تمر بها الدولة

الجزائرية وسياسة التقشف المنتهجة من قبل السلطات بسبب انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة يثبت عكس المعطيات المعلن عنها وهذا ما يدل على ان الاقتصاد بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص مازال تحت رحمة أسعار النفط، ولهذا تأثير فشل المؤسسات الاقتصادية كان إيجابيا وشبه معدوم على النمو الاقتصادي، لعدم ارتباطه بواقع المؤسسات الجزائرية.

لذا يمكن القول انه لاتزال المحروقات هي التي توفر الإيرادات التي تسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر ،كما أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر و على اختلاف القطاعات التي تنشط فيها ،لم يرقى مدى تأثيرها في النمو لاقتصادي الجزائري الى المستوى المطلوب ،

5 -الخلاصة:

بناءا على ما سبق يمكننا القول أن النمو الاقتصادي في الجزائر هش وضعيف،وهذا راجع الى التبعية للمحروقات وعدم وجود قاعدة اقتصادية متينة ، بسبب فشل كبرى المؤسسات الصناعية في الحقب الماضية، والناتجة عن الاستراتيجيات الفاشلة التي اعتمدت على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة والقطاعات الحساسة الأخرى على غرار الفلاحة والخدمات،والتي عقبتها فترة ركود بسبب الأوضاع التي مرت بها البلاد وما صاحبها من أزمات متعددة،أمنية اجتماعية،اقتصادية ومالية،ما أدى فشل عدد كبير جدا من المؤسسات العمومية على وجه كبير وحتى الخاصة،تلاها انتهاج سياسات واستراتيجيات من قبل الدولة بعد هذه الازمة،حيث قامت الدولة بضخ مبالغ مالية هامة وضخمة من اجل انعاش النمو الاقتصادي والتي لم تؤتي ثمارها كما يجب الى حد الان،وهذا ما يوجهنا للتحدث عن اهم مميزات النمو الاقتصادي في الجزائر،فهو ذو طابع توسعي وإنتاجية ضعيفة،حيث انه يعتمد على زيادة عوامل الإنتاج من خلال زيادة الاستثمارات العمومية الموجهة خاصة لتطوير البنى التحتية بسبب كل ما سبق فان نسبة كبيرة جدا من المؤسسات فشلت في مواصلة نشاطها التجاري في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية،كل هذا أدى الى ضعف وهشاشة الاقتصاد الوطني وتذبذب وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي ،و عليه و بناءا على ما سبق من نتائج التحليل ،هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها الدولة في البرامج التنموية القادمة ،اهمها :**أولا** ،تشجيع انشاء المؤسسات بشتى أنواعها ، من خلال اعتماد مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الإرتقاء بالاقتصاد الوطني ليصبح اقتصادا قويا و متينا ، بعيدا عن المحروقات ،**ثانيا** ،وضع نظام وطني لتمويل الاستثمار و اصلاح المنظومة المالية ،و **أخيرا** ،إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي .

6 -قائمة المراجع :

1– Kuznets.S. (1973). Modern Economic Growth: Findings and Reflection. The American Economic Review, vol. 63(n° 3).

2 – عمر صخري. (1999). التحليل الاقتصادي الكلي . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

(Omar SAKHRY. (1999). Macroeconomic analysis. Algeria: Office of University Press, Algeria).

3 – مهند بن عبد الملك سلمان، و احمد بن بكر اليكر. (فيفري, 2016). (ورقة بحثية مقدمة لمؤسسة النقد العربي السعودي، المحرر) مفهوم الناتج المحلي الإجمالي –دراسة وصفية–، العدد رقم 3/16. **(Muhannad bin Abdul Malik Salman, and Ahmed bin Bakr Aliker. (February 2016). (A paper presented to the Saudi Arabian Monetary Agency, editor) The concept of GDP - a descriptive study -, No. 16/3.)**

4– Office National Des Statistiques, O .(2016-2011) .les compteséconomiques de 2011-2016, ONS .office national des statistiques .Algerie :élaborépar la direction technique chargéa la comptabiliténational**.(National Office of Statistics, O. (2011-2016). Economic Accounts 2011-2016, ONS. National Office of Statistics. Algeria: developed by the technical department responsible for national accounts).**

5 – محمد مسعي. (2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو. مجلة الباحث، العدد 10.

Mohammed Messai. (2012). Economic recovery policy in Algeria and its impact on growth. Journal of the researcher, No. 10.)

6– Laitinen, E .(1993) .Financial Predictors For Different phases of the Failure Process .Omega ,Vol21)No2).

7– Blazy, R .(1999) .modifications de comportement précédant la défaillance d'entreprise : l'impact des cessions d'actifs sur la relation de crédit . rechercheéconomiques de Louvain 65(2), france**(Blazy, R. (1999). Behavior changes prior to business failure: the impact of asset disposals on the credit relationship. economic research of Leuven 65 (2), france)**

8 – علاء الدين جبل، خالد قطيني، و كندة محمد نوري. (2009). دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات : دراسة تطبيقية على شركات الغزل و النسيج التابعة للقطاع العام في سورية. مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31 (العدد 95).

Alaeddin Jabal, Khaled Qutini, and Kinda Mohammed Nouri. (2009). The Role of Accounting Knowledge in Predicting Financial Failures of Companies: An Empirical Study on Spinning and Weaving Companies of the Public Sector in Syria. Journal of the Development of Mesopotamia, Vol 31 No. 95)

9– Refait-Alexandre, C .(2004) .La prévision de la faillite fondée sur l'analyse financière de l'entreprise : unétat des lieux .Economie&prévision) 1,no 162).(**Refait-Alexandre, C. (2004). The forecast of bankruptcy based on the financial analysis of the company: an inventory of fixtures. Economy & forecast, 1 (No. 162)) .**

10 – زياني سفيان. (2013–2014). اثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة المؤسسة الوطنية للزنك – . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير **Ziani .**

Sufian (2013-2014). The Impact of the Financial Deficit on the Algerian Economic Establishment - Case Study of the National Zinc Corporation. Memorandum for obtaining a master's degree in economics, faculty of economics, business and management sciences.